

الطلاق يُهدد أمنَ المجتمع

طبع في مصر

الطلاق بُمهدد أمن المجتمع

الطبعة الثانية

علي محمد الشرفاء الحمادي



2019

ما تتعرض له مُجتمعاتنا العربية والإسلامية اليوم، من تفكك الأسر وتشرد الأطفال وانهيار القِيم، نتيجة «الطلاق الشفهي»، الذي هو بمثابة كلمة تخرج في حالة غضب، من شأنها تدمير كل شيء... .

وتقف فتاوى ما أنزل الله بها من سلطان وراء هذا العبث في مُجتمعاتنا... فتاوى تراكمت علينا كان مصدرها مخلفات بالية من موروث عتيق لإجتهادات بشرية، اعتمدت على روايات منقولة، غير معروفة المصدر.

وهم يعلمون أن التكليف الإلهي للرسول- صلى الله عليه وسلم- هو تبليغ الخطاب الإلهي للناس، وشرح مقاصد الآيات، وتوضيح التشريع الإلهي والأحكام في الآيات الكريمة فقط، تمشيًا مع قوله سبحانه وتعالى:

﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ (المائدة: ٦٧).

وإتساقًا مع الآية المذكورة سابقًا، قوله تعالى:

﴿وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّئَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴿٤٠﴾﴾ (الرعد: ٤٠).

تلك كانت مُهمّة الرسول- عليه الصلاة والسلام- التي كلفه الله بها، فلم يكن مُشرّعًا بل مُبلِّغًا للتشريع الإلهي.

ولذلك ترتب على الروايات الكثير من الكوارث الاجتماعية وتدمير الأسرة الإسلامية.

ولقد تم الإعتماد عليها من دون اعتبار للتشريع الإلهي في كتاب الله الكريم، والذي هو الضمانة الحقيقية لسلامة العلاقة الزوجية، بدءاً من عقد القران، وصولاً لحالات التعرض للطلاق والانفصال .

إن تبعات هذ الموروث الذي اعتمد الروايات، من دون اعتبار للتشريع الإلهي في القرآن الكريم، فيما يخص العلاقة الزوجية والذي جعل من «الطلاق الشفهي» أمراً مسلماً به ومقدساً، وقراراً واجب النفاذ، وضربوا بالتشريع الإلهي عرض الحائط، في تجاهل صارخ لما وضعه الله سبحانه في تشريعه من قواعد مُحَكَمَة ضببت بتوازن وإنصاف العلاقة التعاقدية بين الزوجين، كطرفين إتخذ كلا منهما قراراً بإرادة مستقلة للدخول في شراكة وفق القواعد والشروط التي وضعها التشريع الإلهي والأحكام التي جاءت بها الآيات الكريمة، لتحقيق لهم الحياة المُستقرة المبنية على المودة والرحمة.

وقد حرص التشريع الإلهي في أحكام العلاقة الزوجية، على أن يضع من القواعد ما يضمن حصانة الأسرة من الانفصال الذي يتسبب في ضياع الأطفال وتشرذم أفراد الأسرة.

ذلك أن التشريع الإلهي ومقاصده العُليا يهدف إلى المحافظة على أسرة مستقرة آمنة، تؤدي واجبها نحو المجتمع، بإعداد أبنائها

وفق تربية أخلاقية وصحية سليمة، ومساعدتهم في التوجه التعليمي، ورعايتهم بالتشجيع والتحفيز في الدراسة، ليحققوا لأمتهم ووطنهم التفوق العلمي لخدمة وطنهم.

إن مصيبة اعتماد «الطلاق الشفهي» التي استشرت في حياتنا الإجتماعية، والتي بسببها حدث التفكك الأسري، وأدى لحدوث كوارث إجتماعية، من ضياع للأبناء وتشريد، وما ترتب عليه من أمراض نفسية أدت إلى خلل في السلوك الإجتماعي، بل تعدى ذلك إلى ما هو أبعد بارتكاب الجرائم المختلفة.

وللأسف، ما زالت تلك القواعد البشرية التي وضعها الأقدمون بشأن الطلاق تتعارض مع تشريع القرآن الكريم، وتتناقض مع مقاصده وأحكامه جملة وتفصيلاً.

حيث أن التشريع القرآني العظيم، حرص على حماية العلاقة الزوجية والمحافظة على الأسرة، كونها القاعدة الأساسية التي يقوم عليها بُنيان المجتمعات الإنسانية.

من هنا وضع التشريع الإلهي ضوابط محكمة للزوجين، من شأنها الحفاظ على استمرار العلاقة بينهما، وهي كما يلي :

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا

أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ۖ وَتَلَكَ حُدُودُ اللَّهِ ۚ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ
نَفْسَهُ ۚ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿الطلاق: ١﴾.

الأمر الذي يعني أنه إذا عزم الإنسان وعقد النية على الطلاق لا يتم الانفصال الكامل إلا بعد العدة، وهي أربعة شهور . مما يعني أنه يتوجب على الزوج إبلاغ الزوجة نيته بالانفصال في غضون مدة العدة. وهي مهلة للزوجين لمراجعة علاقتهما، ولا يخرجها من البيت.

حيث قضت حكمته سبحانه بقوله سبحانه: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق: ١).

أي «لعل الله بلطفه أن يحقق بينهما التفاهم وعودة الأمور إلى مجراها الطبيعي».

كما أن الله سبحانه وضع قاعدة إضافية للانفصال بينهما، في قوله تعالى:

﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٧).

وأيضاً قوله سبحانه وتعالى:

﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ (البقرة: ٢٣٣).

مما يعني ألا يتم الانفصال إلا بالاتفاق بين الطرفين بنفس راضية، وكلاهما مقتنع بالقرار الذي إتخذه.

ومن هنا يضع الله سبحانه القاعدة الإلهية في تشريعه كشرط أساسي

لإستمرار العشرة أو الانفصال، حيث يقول سبحانه:

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۗ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٣٠).

إن هذه الآية تؤسس حكمًا رادعًا للزوج كي لا يتخذ قرارًا غير مدروسٍ ودون درايةٍ لما يترتب عليه قراره بشأن أطفاله وما سيتسبب لهم من معاناة وظروف قاسية.

ويعتبر حكم الزواج من غيره نوعًا من الردع الاستباقي والحكم القاسي حتى يراجع زوجه من أجل حماية الأسرة وتحصينها من القرارات الإرتجالية بشأن الانفصال النهائي، مما يجعل الزوج يفكر مرارًا ويراجع نفسه قبل أن يحسم قراره في الطلاق النهائي.

حيث يعلم الزوج أنه في حالة إنهاء العلاقة الزوجية لن يستطيع إرجاع زوجه إلا بعد أن تتزوج رجلًا غيره، واحتمال ألا يتم طلاق زوجه من زوجها الجديد، فكيف يتقبل أن يعاشر زوجه بعد أن عاشها رجل آخر، حينها يعيش حالة من القهر والندم على قراره.

والله سبحانه يريد لعباده أن يتجنبوا العيش في حالة الندم والحزن
وتأنيب الضمير والصراع النفسي لما قام به من عملٍ جرَّ عليه محنة كان
في غنى عنها.

﴿فلو اتبع أمر الله في قوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِن
مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عِدْوًا لَّكُمْ فَأَحْذَرُوهُمْ ءَ وَإِن تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا
وَتَغَفَّرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (التغابن: ١٤).﴾

﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبْرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾
(الشورى: ٣٧).

ومن رحمة الله بعباده، أن وضع حُكْمًا يسمح برجوع الزوجة إلى
زوجها حتى بعد استكمال كافة شروط الطلاق المذكورة أعلاه. حيث
اقتضت حكمته سبحانه بقوله تعالى:

﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا
تَرَضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعِظُ بِهِ ۗ مَنْ كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٣٢).

تفتح هذه الآية بابًا للزوجين كي يجتمعا مرة أخرى بعد شعور
الزوجة بحمل مسؤولية الأطفال وحدها واحتياجها لزوجها يحمل
معها مسؤولية تربية الأطفال واحتياجهم لرعاية الوالد واهتمامه
بمتطلباتهم الحياتية لينشأوا مواطنين صالحين .

وهنا نساءل:

• أولاً: هل التشريع الإلهي عندما وضع قاعدة ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَنْزِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ يتم تفسيره بمعنى أنه بمجرد أن يلفظ الرجل كلمة (أنتِ طالق) يحدث الانفصال، وماذا سيكون عليه وضع الأطفال، ومن سوف يرعاهم ويؤمّن معيشتهم ومتطلباتهم الحياتية.

ولذلك اقتضت حكمة التشريع الإلهي ألا يتم الانفصال بينهما إلا وفق الضوابط التي وضعها التشريع الإلهي في أحكام الآيات المذكورة أعلاه، تفادياً للتعقيدات والإشكاليات التي ستواجه الأم والأطفال.

إن ضوابط التشريع الإلهي تقرر أن الانفصال يتم بالتفاهم واقتناع كلا الطرفين، حين يكون الفراق فيما بينهما يحقق مصلحتهما ويؤمن للأطفال حياة هادئة تترعرع فيها قدراتهم في جو من الاستقرار بعيداً عن المشاحنات بين الوالدين وما تركه من أثر على صحتهم النفسية.

كما يتم ترتيب أمور كل طرف من حيث رعاية الأطفال وتربيتهم دون اللجوء للمحاكم الشرعية التي اعتمدت الفقه الموروث، واعتبرت الرجل وحده صاحب الحق المطلق، يقرر ما يشاء في حق الزوجة والأطفال.

والله سبحانه أعطى لكل منهما حق رؤية أبنائه والإطمئنان عليهم، والاستمرار في تلبية احتياجاتهم بالمعروف والإحسان بعد الانفصال.

ذلك ما يريد الله لخلقه من خير وتسامح ومودة لينشأ الأبناء في ظل رعاية الطرفين، حتى في حالة الانفصال لبناء الشخصية الإسلامية السليمة بتربية صحية، وبخلقٍ كريمٍ أساسه الرحمة والتسامح وتقوى الله في التقيد بأحكام آياته في الكتاب المبين .

• ثانياً: أمر الله تعالى أن تكون المعاشرة بالمعروف، فكلما كانت البداية صحيحة وعلى أسس سليمة، كلما ابتعدنا عن منطقة الخطر، وهي الطلاق. وكان ذلك في حثه على أن تكون المعاشرة بالمعروف، وصية من الله نحو معاملة النساء ورحمة بهم، وفق الأحكام التالية، حيث يقول سبحانه وتعالى :

1 - ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُبُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَدَّهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ (النساء: ١٩).

2 - ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعِظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۗ ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِن حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۗ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ ۚ فَدَّ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۗ﴾ (الطلاق: ٢-٣).

بعد الاتفاق بين الطرفين على الطلاق والانفصال النهائي بين الزوجين، أمر الله سبحانه بأن يتحمل الزوج نفقة الزوجة أثناء الحمل حتى يضع حملهن، كما يتحمل أجره الرضاعة بعد الولادة تمشياً مع الآيات الكريمة من سورة الطلاق:

﴿ وَالَّتِي يَبْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ۚ ﴿٤﴾ ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفُرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمَ لَهُ أَجْرًا ۗ ﴿٥﴾ أَتَسْكُنُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهِنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمُّوْا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُم فَسَرِّضْهُنَّ لِهِنَّ أُخْرَىٰ ۗ ﴿٦﴾ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَنْهَاءَ سَبْعَلِ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۗ ﴿٧﴾ ﴾

(الطلاق: ٤-٧).

3 - ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتَبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ؕ أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتِنًا وَإِنَّمَا مِثْلُنَا ﴾
(النساء: ٢٠).

• ثالثاً: ما شرعه الله تعالى في كتابه الكريم بشأن الزواج والطلاق، إنما يستهدف حماية الأسرة لإستكمال مهمتها في بناء المجتمع،

والمفروض ألا يكون بالسهولة التي اعتمدها المؤسسات الدينية على أساس الموروث الذي ترتب عليه تشتيت الأسر وتشريد الأطفال، وأن أحكام الطلاق التي يُريدها الله سبحانه وتعالى صارمة، تستهدف الحرص على استمرار الحياة الزوجية حفاظاً على الأسرة. وقد وضع التشريع الإلهي قاعدة للطلاق في قوله سبحانه:

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

وهذه القاعدة تتعارض كلية مع ما ابتدعه أصحاب الموروث، وتتناقض كلية من حيث العدل والمقاصد الكريمة للآيات بأن الله سبحانه قد كرم المرأة، وأمر برعايتها والإحسان في معاملتها ومعاشرتها بالمعروف.

ولم يعطِ الله سبحانه للرجل السلطة المطلقة على الزوجة، بل ساوى بين الإثنين (الزوج والزوجة) في قوله تعالى

﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ (البقرة: ٢٣٣).

فقد أعطى التشريع الإلهي هنا نفس الحق للزوجين من حيث الإرادة والرغبة لكليهما في الانفصال والتراضي بينهما، مما يؤكد على أن التشريع الإلهي ينسف القاعدة المتبعة وفق التقاليد البالية، بإعطاء الرجل سيفاً مسلطاً على الزوجة والأبناء بما يُسمى (الطلاق الشفهي) نتيجة لفتاوى المجتمع الذكوري المتحيز

للرجل، حيث تكون الأسرة بكاملها تحت رحمته مهددة بالتشرد دون مراعاة للمضاعفات المعيشية للأبناء والحواجة، مما يتعارض مع الحقوق التي فرضها الله سبحانه على الناس، بإتباع الرحمة والعدل والإحسان والتسامح وقواعد العدل في التعامل مع الزوجة، مع قوله تعالى:

﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: ١٢٨).

تؤكد هذه الآية استنفاد كافة الوسائل من أجل استمرار الحياة الزوجية ومنها ما تعنيه الآية الكريمة في حالة حدوث خلاف بين الزوجين ويصعب عليهما حل إشكالياته أن يتدخل أطراف أسرتهما للسعي في تحقيق الصلح بينهما وإزالة أسباب الخلاف وتذكيرهم بمسؤولياتهم تجاه أبنائهم ورعايتهم، والله تعالى يوصي بالإصلاح بين الزوجين حتى لا تتفكك الأسرة والمحافظة عليها. ولكي يتحقق الصلح بين الزوجين فقط، وضع الله سبحانه في تشريعه قوله:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (النساء: ٣٥).

٣٥) وفي الآية تأكيد بأن يتم التوافق بينهما على قاعدة المساواة في الموافقة على الصلح من أجل استمرار الحياة الزوجية.

• رابعاً: لو تم الإلتزام والتقيد بالمفهوم المتزن والحكيم لأحكام المولى عز وجل في تشريعه، والذي بيّنه القرآن الكريم لانخفضت نسبة الطلاق كثيراً جداً عما هي عليه الآن، ولما رأينا ما نراه من مآسٍ إجتماعية ناتجة عن ذلك من تفكك الأسرة وضياع الأبناء، وما استتبع ذلك من آثار وتحولات نفسية قد تتسبب في الإضرار بالمجتمع .

ولا أستبعد أن كثيراً ممن التحقوا بالمنظمات الإرهابية يعانون أمراضاً نفسية كان سببها زوجين لم يُراعى حقوق أبنهائهما.

• خامساً: إن الخلل الذي تعيشه المجتمعات الإسلامية ناتج عن إبتعاد الموروث الفقهي عن دلالات كتاب الله، فأحكام فصل الزوجين عن بعضهما دون مبرر حقيقي، أو أسباب قاهرة أدت إلى أن (يتلفظ بالطلاق) يقع الانفصال وتشتت الأسرة فرار إستبدادي منفرد من الزوج دون تقدير منه لما سيترتب عليه قراره.

وكذا استعمال الرجل لسلاح الطلاق كوسيلة للضغط على المرأة وإذلالها، وما يترتب على ذلك من مشاكل إجتماعية وأخلاقية لا تتفق مع شريعة الله السامية ومقاصد آياته: الرحمة والعدل والتسامح والإحسان .

• سادساً: إن هذا الموروث من الفقه والفتاوى قام بنيانه المتصدع على اجتهادات بشرية وصلتنا عبر أقوال متواترة لا تستند إلى التشريع الإلهي، بل فرضت العادات والتقاليد مرجعية الروايات وتم تدعيمها بأقوال نسبوها إلى رسول الله - ﷺ - رغم علمهم أن الرسول إنما بلغ ونقل إلينا تشريع الطلاق.

فالله تعالى لم يأمره ويكلفه بأن يقوم هو بالتشريع، بل أمره بأن يقوم بإبلاغ التشريع، كما في قوله تعالى:

﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة: ٦٧).

والله سبحانه لم يُنزل على رسوله غير القرآن الحكيم الذي تضمن التشريع والفضيلة والقيم والأخلاق، وأمره بأن يعلمهم القرآن وما احتوى فيه من حكمة وبيان، مصداقاً لقوله تعالى:

﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ، وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (آل عمران: ١٦٤).

وحين نتبع الفتاوى التراثية الكارثية والاجتهادات البشرية، خاصة فيما يتعلق (بالطلاق الشفوي) لن نجد نصاً قرآنياً على الإطلاق يُشَرِّع ما ذهبوا إليه.

إنما حرص التشريع القرآني فيما يتعلق بالعلاقات الزوجية واستمرارية الحياة الأسرية ومسؤولية الزوجين عن الأطفال ورعايتهم، هذا التشريع القرآني المُحكّم قد أكد على حماية الأسرة واتخاذ كافة الإحتياطات الضرورية في استباق لما قد يحدث من خلاف يؤدي إلى الطلاق والإنفصال بين الزوجين.

• سابعاً: يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (النساء: ٣٥).

ثم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: ١٢٨).

إنّ مقاصد الآيات الكريمة التحري والتريث في الطلاق حرصاً على الحياة الزوجية وتمكيناً لإصلاح ذات بينهما. وهذا التشريع الإلهي قد تم إقصاؤه في فقه الموروث الذي تسبب في خراب بيوت نتيجة مئات الآلاف من حالات الطلاق، أدت إلى تشوهات خلقية واجتماعية في المجتمعات الإسلامية نتيجة لتفكك الأسري، وما أحدثه من آثار سلبية.

• ثامناً: من هنا كان تشريع الطلاق في القرآن هو في المقام الأول للحفاظ على الأسرة وحمايتها من التفكك، وإزالة كل الأسباب التي تؤدي للإنفصال الذي يترتب عليه ضياع الأطفال وتشردهم في الشوارع دون حماية أو رعاية من الوالدين، مما يشكل ذلك خطورة على الأمن الوطني، حيث أن الأسرة هي اللبنة الأولى لأي مجتمع، فإن صلحت صلح المجتمع، وإن فسدت فسد المجتمع ديناً وخلقاً وقيماً.

وعليه، وتمشياً مع مراد الله سبحانه لخلقه، وما اقتضته رحمته سبحانه وتعالى في تحديد الأسباب والشروط التي تستهدف تقويم الأسرة وحمايتها من التفكك، وحيث أن الله سبحانه قد أعطى الحرية للناس، بأن يضعوا من القوانين والإجراءات المستندة لمراد الله ودلالات آياته، وبما يكفل تطبيق شرع الله الذي جاء به سيدنا محمد - ﷺ - في كتاب كريم لما ينفع الناس ويهديهم سبيل الخير والصلاح. ذلك نتيجة الفهم الخاطئ لدى مذاهب المسلمين المختلفة لأحكام التشريع الإلهي ووضع العُرف والتقاليد بديلاً عما نص عليه القرآن الكريم، وأحكامه في الآيات الكريمة بشأن الطلاق، وابتداع (الثلاث طلاقات) التي لم يرد بها نص قرآني في التشريع الإلهي فيما يتعلق بالعلاقة الزوجية.

لم يدركوا مقاصد أحكام الآيات، والتي جعلت من العلاقة الزوجية علاقة تحكمها المودة والرحمة، حيث جاءت الآيات الكريمة بضوابط وأحكام من أجل تحصينها، حفاظًا على سلامة الأسرة التي كوَّنها الزوجان مع الأبناء، وأصبحت هذه الأسرة أساس المجتمع. ولذلك أصبحت هي الغاية الرئيسية من الزواج بين الذكر والأنثى لإنجاب الأطفال، وتربيتهم تربية أخلاقية سليمة ليكونوا رجالًا صالحين في خدمة مجتمعهم.

فكم تشردت أُسر، وكم ضاع عشرات الآلاف من الأطفال، وكم حاد بعض النساء عن طريق الصواب واتجهوا نحو الغواية وبيع أعراضهن لمن يدفع، دفعتهم الحاجة والفراغ، وتسبب هذا في انتشار الفساد والأمراض المختلفة التي فتكت بالناس المتسبب فيه فقه الطلاق المشؤوم .

تلك نتائج أحكام الطلاق الشفهي، وما تسببه من جرائم تؤدي لتدمير الحياة الأسرية، وجرائم خُلِقَت نتيجة لإغفال أحكام التشريع الإلهي ومقاصده، تلك التي تحافظ على استمرار الحياة الأسرية التي لم ترق إليها أفهام الفقهاء الأقدمين.

فَهُم لم يدركوا بفهمهم في وقتهم دلالات مقاصد التشريع الإلهي لخير الناس، ولإعلاء قيمة الأسرة، لكنهم بمحدودية إدراكهم لهذه

المعاني السامية، اختزلوا الزواج لصالح الذكر يستمتع بزوجه حسب إرادته، وله الحق في أن تنتهي علاقته معها بكلمة: (أنت طالق) متى شاء دون تقدير لما يترتب على ذلك من إشكالات وتعقيدات للأبناء، وما سوف يواجهون في حياتهم من متطلبات من مسكن ومعيشة وعلاج وتعليم.

تلك كانت مفاهيم فقهاء العصور الماضية، حينما إعتبروا المرأة مجرد متعة ليس لها حقوق، وحرمانها من حق المعاملة بالمساواة التي أقرها التشريع الإلهي بشأن مشاركتها في قرار الطلاق مع الزوج وفق الأحكام الإلهية، وحسب قاعدة ما اتفق عليه الطرفان في البداية لا ينتهي العقد بينهما إلا بنفس القاعدة التي بدأ بها .

من هنا وقعت فتاوى الطلاق المستندة للموروث الكهنوتي والمعتمدة على الروايات، في تناقض تام مع تشريع القرآن للطلاق، وكأنها عودة للجاهلية الأولى في رداء زائف يجافي صريح مقاصد القرآن العُلّيا، في الحفاظ على الأسرة من أن تنزلق إلى هاوية التمزق والضياع.

نعم من أفتوا المسلمين بوقوع الطلاق بكلمة تخرج من الأفواه، فإنما يريدون منا العودة إلى الخلف نحو شريعة الجاهلية أيام

العرب قبل الإسلام، حيث إن الرجل يملك أن يطلق زوجته أو أزواجه بمجرد كلمة حين يقول الرجل لزوجته: (كنتِ فبنتِ)، أي كنتِ زوجة فأصبحتِ بائناً أي مطلقة بينونة قاطعة؛ فتخرج من بيته وتنتهي بينهما العلاقة.

وهذا التشريع الجاهلي ألغاه القرآن الكريم في تشريعه للطلاق، لكن فقهاء الروايات قد ضربوا صفحاً عن القرآن وتجاهلوا أهم قاعدة فيه، وهي أنه (أيما تكون المصلحة فثم شرع الله)، فكانت النتيجة أن اعتمدوا وقوع الطلاق بمجرد كلمة.

وبالفعل كانت نتيجة كارثية هي خراب البيوت وظلم المرأة قديماً وحديثاً، وقيام تلك الفجوة الهائلة بين تشريع الطلاق في القرآن وتشريعه لدى الفقهاء، فتشريع الطلاق في القرآن له هدف أو مقصد أساسي هو الحرص على رعاية الأسرة.

ومن خلال هذا الهدف جاءت الآيات بأحكام تشريعات الزواج والطلاق والتي أعرض عنها الفقهاء وعن وصايا القرآن وتحذيراته التي تصب في خانة إدراك البيوت بالإصلاح قبل هدمها.

ومن لطف الله ورحمته أن وضع أحكام الطلاق حماية وتحصيئاً لاستمرار الأسرة، حيث وضع القرآن الكريم ضوابط

للطلاق قبل الانفصال ليكون محاولة للتوفيق بين الزوجين ومنعاً لتخريب البيوت.

حيث أن هناك حقيقة قرآنية لم يلتفت إليها من شرَّعوا للطلاق بمجرد خروج كلمة الطلاق يتم الانفصال بين الزوجين، بينما مقاصد الآيات تعني في الحقيقة أن الطلاق لا يقصد بها نهاية العلاقة الزوجية.

بل هو مرحلة انتقالية لتجاوز أزمة ما عترت العلاقة الزوجية، ولزم الأمر لمحاولة التوفيق بين الزوجين، وبقاء العلاقة الإنسانية بين الزوجين لتستمر رعايتهم لأبنائهم، وللإطمئنان على حاجاتهم وإرشادهم خلال نموهم مما يمنحهم روحاً معنوية عالية وصحة نفسية سليمة تساعدهم في كفاحهم المدرسي وتُعينهم على مواجهة الحياة في الكبر، حيث أسست تلك الضوابط التدرج في التعامل بين الزوجين والتريث في اتخاذ القرار النهائي الذي يؤدي للانفصال كُليّة وفقدان الأسرة لمقوماتها.

والطلاق أيضاً في تشريع القرآن الكريم مسبقاً بعدة أحكام مماثلة تُسهم كلها في استقرار الأسرة، وتدفع عنها عوامل الإنهيار... وتدعيم الأسرة والحفاظ على بقائها هو المقصد الرئيسي في القرآن .

وعليه فإن ما ورد من حُكْمٍ إلهي بشأن الطلاق في قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

تأتي الآية الأولى في سورة الطلاق موضحة طريقة تطبيق الآية المذكورة في قوله سبحانه وتعالى:

﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق: ١).

وإساقاً مع ما تحدده الآيتان المذكورتان، فإنه لا يتم انفصال الزوجين إلا بالشروط التالية:

• الطلاق الأول: (إمساك بمعروف).

وهو أن على الزوج إذا استحالت المعيشة بين زوجته أن يبلغها بأنه ينوي إنهاء العلاقة بينهما خلال مدة العدة وهي أربعة أشهر، مهلة لكليهما ولا يخرجها من بيتها، تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ (الطلاق: ١).

واستكمالاً للآية الكريمة قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٣٠)، ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (١) (الطلاق: ١).

فإذا عادت الأمور إلى نصابها وتحقق الصلح بينهما، فعلى الزوج أن يمسكها بالمعروف ويعاشرها بالمودة والإحترام والالتزام بتنفيذ إلتزاماته الشرعية تجاه زوجته، وتأدية واجباته تجاهها ومتطلباتها القانونية، لتستمر الحياة نحو رعاية أطفالهما وتربيتهم لينشأوا أفراداً صالحين في بيت تحيطه السعادة والسكينة والمودة والرحمة.

• الطلاق الثاني: (التسريح بإحسان).

من هنا نجد اعتماد التشريع الإلهي على تلك القاعدة ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾، يعني أنه في حالة عدم اتفاق الطرفين على تحقيق المصالحة بينهما تبدأ مرحلة (الطاقة الثانية) - (التسريح بإحسان)، واقتناع كل طرف بأن الفراق فيما بينهما يحقق مصلحتهما، وفق الشروط التالية:

1 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٧).

2 - قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ (البقرة: ٢٣٣).

وهاتان الآيتان تؤكدان شرطاً أساسياً في أن الطلقة الثانية، هي أن يتم الانفصال بالتشاور والتراضي بينهما.

وقد اتفق الطرفان على تحديد مسؤولية كل منهما في كيفية التعامل مع بعضهما فيما يخص أطفالهما من رعاية وتوفير احتياجاتهم الحياتية. فكما بدأ بالمعروف تنتهي العلاقة بالمعروف والتسامح والإحسان.

3 - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٢٢٩).

4 - وقوله تعالى ﴿هُنَّ لِيَأْسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسُ لَهُنَّ﴾ (البقرة: ١٨٧).

5 - كما أن الله سبحانه وضع قاعدة أخرى للطلاق في حالة أنه لم تتم المعاشرة بينهما، في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٣٧).

يريد الله سبحانه من عباده أن يبقى الوفاء للعشرة بين الزوجين ويظل الإحسان بينهما والتراحم بعد الطلاق، حفاظاً على ما مضى من أسعد الأيام بينهما والرعاية التي وجدها كلاهما من الآخر ليظل الأبناء تحت رعاية الزوجين بالرغم من الانفصال بينهما.

وحيث اقتضت حكمة الله تعالى التعامل بالعدل والمساواة بين الزوجين، فكما تم الإتفاق في بداية عقد النكاح وارتضى كل طرف بمحض إرادته بذلك، فيكون الإنفصال أيضًا بإرادة الطرفين، وبالتشاور بينهما من أجل إيجاد وسيلة لقيام الزوجة بالتكليف بتربية أطفالها ورعايتهم، وأن يتحمل الزوج كل متطلبات الأبناء من نفقة للزوجة مقابل رعايتها للأطفال ومصاريفهم من صحة وتعليم ومسكن حسب قدراته المالية، لإستمرار نمو الأطفال في بيئة صالحة برعاية الأبوين.

وهكذا نرى الفقهاء القدماء غابت عنهم حكمة الله ومقاصد آياته بالحفاظ على الأسرة، حيث وضع كافة القيود والضوابط في التشريع الإلهي، كي لا تنهار الأسرة ويتشرد الأبناء من أجل كلمة قيلت في ساعة نزغ الشيطان بينهما، واختل ميزان العقل، وتوترت مشاعر المودة والرحمة بينهما،..

فهل من المنطق بكلمة (أنت طالق) يتم هدم أسرة ويتشتت أفرادها في الحوارى والأزقة وينتشر الأطفال في الشوارع، حيث يتم استغلالهم في التسول لمصلحة أصحاب الضمائر الميثة، أو يتم إستدراجهم مع الخارجين عن القانون مما يشكلون تهديدًا لأمن المجتمع.

إنها جريمة لمن أفتى، وكارثة للمجتمع إن صمت عن هذا، وترك استمرار اللغو بالعمل (بالطلاق الشفوي)، والله سبحانه يقول:

﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ؛ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٨٩)

(المائدة: ٨٩).

وهذه الآية تنسف حُكْم الطلاق الشفهي الذي يصبح لغواً ولا أثر له على العلاقة الزوجية مطلقاً، وتستمر العلاقة كما كانت تحفها المودة والرحمة.

• تاسعاً: ولتطبيق ما ذُكِرَ آنفاً وما سوف يحقق انخفاض نسبة الطلاق في مجتمعنا، يتطلب ذلك الأمر ما يلي:

1 - إتماد عقد النكاح المرفق بهذه المذكرة، ولا يتم الزواج إلا بعد المصادقة على عقد النكاح بحضور الشهود أمام (مكتب رعاية الأسرة).

2 - إصدار قانون بإنشاء (مكاتب رعاية الأسرة) بالمدن أو المراكز في كل محافظة ليقدم خدماته الجليلة للمواطنين.

3 - تتكون هيئة المكتب مما يلي :

(أ) مأذون منتدب من وزارة الأوقاف.

(ب) مستشار قانوني منتدب من وزارة العدل.

ج) طبيب نفسي أو أخصائي إجتماعي منتدب من وزارة الصحة.

د) تكون تابعة المكتب الإشرافية (لوزارة السكان).

تكون مهمة المكتب ما يلي:

- (1) التصديق على عقد الزواج المعتمد والمرفق بهذه المذكرة.
 - (2) إستدعاء الزوجين في حالة طلب أي منهما الإنفصال، وبحث الأسباب المادية والمعنوية لأي من الطرفين الذي قرر الطلاق وفق بنود العقد المرفق.
 - (3) محاولة الإصلاح بينهما وإعطائهما مهلة ثلاثين يوماً للوصول إلى إتفاق يُرضي الطرفين، وإذا اقتنعت هيئة المكتب بفشل محاولات الصلح وإصرار الطرفين على الانفصال:
 - (4) عندئذ يقر الطرف الأول بالتزامه بالنفقات المقررة في عقد النكاح الموقع بينهما والمصدّق عليه من مكتب رعاية الأسرة، والتزام الزوج بإستمرار الإنفاق والرعاية على الأطفال. كما تقرر هيئة المكتب وفق العقد راتباً شهرياً للزوجة التي تقوم على تربية الأبناء ورعايتهم والوفاء بكل متطلباتهم حتى سن الرشد.
- إن (الطلاق الشفوي) يجب أن يُعتبر (لغوًا) لا يترتب عليه الطلاق نهائياً، فإذا كان الله سبحانه وضع تشريعاً فيما يخص ذاته بقوله تعالى:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ
 حَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٥) .

فكيف يؤاخذ الإنسان على (اللغو) الذي يؤدي إلى تفكك الأسرة
 وتشرد الأطفال في الشوارع.

ولننظر إلى رحمة الله بخلقه، حيث وضع عقوبة غير ضارة بالإنسان
 حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ
 يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ^ط إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ
 مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْ^ط أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ^ط فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
 ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ^ع وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ^ع كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ
 آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (المائدة: ٨٩).

ومن رحمة الله بعباده، أنه - سبحانه - فتح لهم باباً للحفاظ على
 استمرارية الحياة الزوجية وحماية الأسرة والأطفال من الضياع،
 بأنه لن يحاسبهم على يمين الطلاق الذي يتلفظ به الزوج على
 زوجته، ويصبح اليمين في حكم المعدوم ويُعتبر لغواً ولا يُسبب
 انفصال الزوجين عن بعضهما، على أن يقوم الزوج بالتكفير عن
 "يمين الطلاق" بإطعام عشرة مساكين، حيث اقتضت حكمة الله

سبحانه أن يستفيد المساكين من أخطاء البشر لِتُعْمَ الرحمة بين الزوجين والتراحم بين الناس.

فهل من المنطق والعقل أن يحكم على الأسرة بالتفكك وتشريد الأطفال، بلفظ كلمة (أنت طالق) وما يسببه ذلك من آثار اجتماعية خطيرة .

لذا فإنني أطالب بإعداد قانون، يعتمد في قانون الأحوال الشخصية على شرع الله ومقاصد الآيات لمصلحة الأسرة، ويلغي كُلياً الإعتماد على كلام الفقهاء بشأن (الطلاق الشفوي)، وتجريم زواج القاصرات حتى البلوغ في سن الثامنة عشرة.

ذلك أدعى أن نتبع شرع الله الرحيم بعباده، ولا نتبع فتاوى بشرية لا تعرف الرحمة، ولا قيمة الأسرة، ولا تستمد فتاويها من التشريع الإلهي في كتابه الكريم، بل تستمد من روايات لها مآرب لا تتفق مع شرع الله في كتابه الكريم.

فعلى المسلمين أن يلتزموا بما أمرهم الله تعالى، ويتقيدوا بشريعته وأحكام آياته كمرجع وحيد للقوانين التي ورد بشأنها نص في القرآن الكريم .

أحكام عامة:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتِنًا وَإِنَّمَا مَثَرُ النَّاسِ بِبَعْضِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾﴾ (النساء: ١٩-٢١).

﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴿١٢٩﴾ وَإِنْ تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٣٠﴾ وَإِنْ يَنْفَرَا بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَادْرُؤْهُمَا مَثَرَةَ النَّمْلِ وَمَنْ يَفْرَقْ يَفْرَقْ ﴿١٣١﴾﴾ (النساء: ١٢٨-١٣٠).

وفي حالة الطلاق والانفصال النهائي والزوجة حامل فعلى الزوج أن يسكنها عنده إن كان لديه متسعاً أو يؤمن لها بيتاً مناسباً لتضع حملها

وترضعه وترعاه وتقوم بتربيته، وعلى ابنه في حالة الحمل وبعده وأثناء تربية الطفل ما يؤمن حاجتهم الحياتية ويتعاملوا بينهم بالمعروف. قوله سبحانه وتعالى:

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصَدْنَ لِنَفْسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨).

إذا وقع الطلاق وقد تبين أنه بعد مدة العدة المحتسبة بثلاثة أوقات للحيض قد توقف بعدها مما يعني أنها قد حملت من زوجها فلا تكتُم ما حملت به إن كنَّ يؤمن بالله.

والزوج في هذه الحالة هو أحق بارجاع زوجته في كنفه إن وافقا على إصلاح ما بينهما على قاعدة ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾، بحيث تكون رعاية الرجل لزوجته مسؤولية يتعهد بها بالعناية والإحسان والمعروف ليؤسساً سوياً حياة سعيدة ينشأ فيها الأبناء حياة مستقرة، يلبي كل طرف احتياجات الطرف الثاني ويتحمل كل طرف مسؤوليته تجاه شريكه، لتستمر الأسرة في هناء ونماء ولا يعكر صفوهم أي خلاف أو شجار، وتكون الوسيلة في حل كل خلاف بالحوار أساسه الرحمة وحاجة كل طرف للآخر للمحافظة على رعاية الأبناء لينشأوا في بيئة صالحة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَنْ ءَايَتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا
إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ
يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الروم: ٢١).

(عقد النكاح)

أولاً: اتفق الطرفان على أن يعقد الطرف الأول عقد النكاح على الطرف الثاني غاية إنشاء رابطة للحياة المشتركة، وبناء أسرة أساسها حياة كريمة بالموددة والرحمة والتربية السليمة للأبناء على الخلق والفضيلة والإيمان بالله ورسوله، والإخلاص والولاء للوطن.

ثانياً: يلتزم الطرف الأول السيد/ بتوفير السكن الملائم وكافة المتطلبات اللازمة للمعيشة وتحمل الإلتزامات المالية، من حيث تأمين لوازم السكن، وتوفير متطلبات الإعاشة لهما، تمشيًا مع قول الله سبحانه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا

فَصَلِّ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴿النساء: ٣٤﴾،
والقوامة تعني تكليف إلهي للرجل لتحمل مسؤولية الأسرة، والقيام
بكافة واجباتها ومتطلباتها المعيشية، والصرف عليها من ماله لتأمين
حياة كريمة لزوجته وأولاده.

ثالثاً: يلتزم الطرف الأول بالإنفاق على الأبناء وتوفير ما
يحتاجونه من ملابس وإعاشة ورعاية طبية للمحافظة على بناء
أسرة يسودها المودة والرحمة.

رابعاً: يلتزم الطرفان. السيد/..... والأنسة/.....،
بإحترام كل طرف للطرف الآخر، وعدم إساءة أي طرف
للإضرار بكل أنواع الإساءة، سواءً كان بالقهر أو النهر أو
التهديد أو الضرب والتجريح لأسرة كل منهما بكل أنواع
الإهانة أو السباب، تفادياً لتأثير تلك الأحوال على الأطفال وما
تسببه من عقْدٍ نفسية.

خامساً: يلتزم الطرفان بعدم الإنسياق وراء عواطفهما، أو
الإستسلام لأية إغراءات عاطفية خارج نطاق الزوجية، واحترام
العقد الذي بينهما، وأن يتقيا الله للمحافظة على إستمرار الحياة
الزوجية، وإستكمال مسيرة الأسرة بالرعاية والمودة حفاظاً على
سلامة الأسرة وإستكمالاً لتربيتهم على الخلق القويم.

سادساً: يلتزم الطرفان بالمعاشرة بالمعروف والإحسان لبعضهما البعض، وأن يقيما حدود الله كما أمر، وأن يلتزم الطرف الأول بتوفير المتطلبات الخاصة للطرف الثاني من ملابس ومتعلقات تحتاجها المرأة في حياتها الإجتماعية.

سابعاً: يلتزم الطرفان باتباع أسلوب المودة والاحترام في الحوار بينهما، وعدم اللجوء للتحدي في القول، وأن يكتم كل منهما غيظه حتى لا يحول بينهما الشيطان ويهدم بنيان الأسرة الذي تتطلبه ضرورات الحياة، من استمرارية العشرة وتربية الأطفال على أسس الفضيلة والأخلاق.

ثامناً: يلتزم الطرف الثاني بالوفاء بالحقوق الزوجية للطرف الأول، واحترام مكانته في الأسرة، فهو القائم على رعاية الأبناء وحماية العائلة وطاعته بما لا يخالف شرع الله.

تاسعاً: يلتزم الطرف الثاني بتلبية احتياجات الطرف الأول بالمحبة والاحترام والمعاشرة بالمعروف، وبما لا يتعارض مع حدود الله، وأن تجعل من نفسها سكناً لزوجها، كما قال تعالى ﴿ وَمَنْ ءَايَنْتَهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ

يَنْفَكِرُونَ ﴿٦١﴾ (الروم: ٢١). وترعى شئونه من ملبس ومأكل
والعناية به في حالة المرض.

عاشراً: يلتزم الطرفان التزاماً كاملاً بأن يُكُونَا شراكة دائمة
بينهما تستهدف بناء أسرة على أسس سليمة، وأن تكون نيتهما في
تأسيس حياة زوجية دائمة قائمة على المودة والرحمة والوفاء،
وأن يُشْهَدَا الله على أنفسهما بتحقيق هذا الهدف السامي، وأن
يُقَرَّأ بأن يحافظ كل منهما على استمرار الحياة الزوجية مسئولية
عليهما في استمرار الأسرة وعدم تعرضها للتشرد والتمزق لا
سمح الله.

حادي عشر: يلتزم الطرفان بتجنب سوء الظن لكل منهما،
وأن يعالجا سوء الفهم بالرحمة والمودة بالمعروف والإحسان،
ليتجاوزا سوء الفهم حتى لا يتحول إلى صعوبة التفاهم وينتج
عنه سوء الفهم بينهما مما يشكل خطراً يهز كيان الأسرة وينتج
عن ذلك ضياع الأطفال وتشردهم، وما قد يصيبهم من أمراض
نفسية تؤدي بهم للهلاك، ويتحمل الطرفان كل النتائج السلبية
التي ستترتب على الأبناء نتيجة لأنانية كل طرف واستحالة
التفاهم بينهما.

ثاني عشر: يلتزم الطرف الأول بإعطاء الطرف الثاني كافة حقوقها من الصداق المتفق عليه بينهما دون نقصان. وألا يأخذ منها ما وهبها إياه من مال وعقار وغيره في حالة اتفاقهما على إنهاء عقد النكاح بينهما، وفقا للتشريع الالهي في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، ويتم تطبيق ذلك التشريع كما يلي:-

- الطلقة الأولى: (إمساك بمعروف)، يلتزم الزوج في حالة استحالة العشرة بينهما، أن يبلغ زوجته بأنه ينوي إنهاء عقد النكاح بينهما، ويتم الانفصال خلال مدة أربعة أشهر مهلة، ليعيد كل طرف فيها تقدير الظروف وما قد يسببه الانفصال لهما وللأبناء، ولا يخرجها من البيت خلال المهلة المقررة، تمشيًا مع قوله سبحانه: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾، فإذا صلحت أحوالهما وعادت الحياة لطبيعتها قبل انتهاء المهلة، فعلى الطرف الأول أن يمسكها بالمعروف، ويعاشرها بالمودة والاحترام والالتزام بتنفيذ التزاماته، وفق عقد النكاح، وتأدية واجبات الطرف الثاني لتستمر حياتهما مستقرة تحفهما المودة والرحمة، ليقوما بتربية أطفالهما

تربية سليمة لِيُسَّخَّأَ أفرادًا صالحين، يراعون والديهم
ويخدمون وطنهم.

- الطلقة الثانية: (تسريح بإحسان) في حالة إنتهاء مدة المهلة-
الأربعة أشهر-، ولم يتحقق الصلح والوفاق بينهما، يتم إنهاء
عقد النكاح وفق شروط التشريع الإلهي، كما يلي:-

(1) الإلتزام بالتشريع الإلهي في قوله تعالى: ﴿أَوْتَسْرِحُ

بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩). البقرة: 227. وقوله تعالى:

﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾

(البقرة: ٢٣٣). على أن يتم الانفصال بالتشاور والتراضي

بين الطرفين.

(2) أن يلتزم الطرف الأول بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ

تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٢٢٩). على ألا يأخذ

الطرف الأول بعد الاتفاق على الانفصال من الطرف

الثاني أي شيء أعطاه له من مال وحلي وعقار وغيره.

ثالث عشر: لا يتحقق الانفصال بينهما في حالة قول

الطرف الأول للطرف الثاني (أنتِ طالق) شفاهة، ويعتبر هذا

القول بمثابة لغو لا يترتب عليه انفصال، حيث بدر من الطرف الأول في حالة غضب أو إعياء أو في حالة نفسية أو مؤثرات تجارية، أو خسائر مادية أو أسباب خارجية عكرت مزاجه. وإذا كان الله سبحانه لا يؤاخذ عباده في اللغو بقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ^ط، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^ط فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ^ط وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ (المائدة: ٨٩)، حيث وضع الله عقوبة لذلك بقوله تعالى في الآية السابقة: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ﴾ (المائدة: ٨٩).

رابع عشر: بعد انتهاء مدة العدة ولم يحدث أي تطور للأحسن في العلاقة الزوجية بينهما، يتقدم الطرف الذي قرر الانفصال إلى مكتب رعاية الأسرة يطلب إنهاء عقد النكاح وفقاً لبنود العقد الموقعة من قبل الطرف الثاني، ويشرح فيه الأسباب والمبررات لإنهاء العقد بينهما، مع نسخة من كتاب الإنذار الذي تم توجيهه

للطرف المعني ليقدم نصيحة للزوجين، لتحقيق الصلح بينهما أو للتصديق على إنهاء عقد الزواج بينهما، إذا لم يتوصلا إلى اتفاق بينهما على الانفصال بالتراضي والتشاور كما أمر الله سبحانه في التشريع الإلهي.

خامس عشر: يلتزم الطرف الأول في حالة المصادقة على الانفصال أو الطلاق بالنفقات المقررة في التشريع الإلهي على الأولاد في مدة الرضاعة ورعايتهم، كما يلتزم بمكافأة شهرية للزوجة بسبب انقطاعها وتفرغها لتربية الأولاد حتى بلوغهم سن الرشد، ويستمر في رعاية الأبناء والوفاء بمتطلبات رسوم الدراسة والملبس والرعاية الكاملة بهم.

الطرف الثاني

الطرف الأول

()

()

الشهود

الشاهد الثاني

الشاهد الأول

()

()

تصديق هيئة المكتب

إعداد

علي محمد الشرفاء الحمادي

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

6 / 1 / 2019

الطبعة الثانية - عن مؤسسة رسالة السلام للأبحاث والتنوير

2019 - 1441

رقم الإيداع: 2018 / 2465

الترقيم الدولي: 8 - 264 - 838 - 977 - 978

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

160 شارع النيل، العجوزة، الطابق التاسع

00201096124252 - 00201288688875



Email: resalatal salam@gmail.com

www.altamver.com
موقع رسالة السلام يتيح لك تنزيل
العديد من كتب تصحيح المفاهيم الإسلامية مجاناً
مع أجمل الأمنيات